مدير زراعة الرقة لـ«الوطن»:

٢٣٣ ألف طن من القمح استلمتها «قسد» و٧ آلاف طن في المناطق المحررة

| محمود الصالح

أكد مدير الزراعة في الرقة علي الفياض عودة تعافي الإنتاج الزراعي في محافظة الرقة وبشكل خاص في المناطق المحررة.

وكشف الفياض في حديثه لـ«الوطن» بأن المساحة المزروعة بمحصول القطن بلغت حتى الآن ٣٠١١٠ هكتارات علماً أن المساحة المخطط زراعتها هي ٢٧٣٨٨ هكتاراً، كما بلغت المساحة المزروعة بمحصول الذرة الصفراء والتي كانت الرقة على الدوام تحتل المركز الأول على مستوى القطر في إنتاجها بنسبة ٥٠ بالمئة من إنتاج القطر تم زراعة ٧ آلاف هكتار حتى الآن، منوهاً بأن عمليات الزراعة في مراحلها الأولى لأن زراعة الذرة الصفراء من الزراعات التكثيفية بعد القمح ويقدر أن تتجاوز المساحة التي ستزرع في الذرة ما هو مخطط لها بحدود ٢٨ ألف هكتار.

ولفت مدير الزراعة إلى زراعة أكثر من ١١٩٥ هكتاراً بالخضر الصيفية و٥٠٠ هكتار بمحصول فول الصويا و١٠٠ هكتار بالسمسم وأكثر من ٢٥٠٠ هكتار بمحصول البطيخ بنوعيه الحلو والبذري.

وعن واقع محصول القطن أكد الفياض أنه بحالة جيدة رغم وجود إصابة بديدان اللوز الشوكية ولكن النسبة ما زالت دون العتبة الاقتصادية حيث تتراوح بين ٢-٤ بالمئة وتستمر عمليات مراقبة تطور انتشار هذه الحشرات وفي حال وصولها إلى العتبة الاقتصادية ستتم مكافحتها.

وقدر فياض كميات القمح المسوقة أن الكميات التي استلمتها مراكز الحبوب الواقعة تحت سيطرة مليشيات قوات سورية الديمقراطية (قسد) شمال الرقة تصل إلى ٢٣٣ ألف طن بينما بلغت الكميات المسوقة إلى مركز السبخة حوالي ٧ آلاف طن حتى الآن.

وأشار مدير الزراعة إلى أن العقبة الأساسية هي استمرار توقف مشاريع الري الحكومية في مناطق الفرات الأوسط وبشكل خاص مشروع نظام مغلة على مساحة ٦ آلاف هكتار ومشروع مسكنة شرق ٧٣٠٠ هكتار وكذلك استمرار توقف الري الحكومي في حوض البليخ في الأقسام ٥-٦ على مساحة ١٧٥٠٠ هكتار ومشروع البليخ ٣ غرب ومشروع شرق الرقة ٥٦٧٠ هكتاراً، إضافة إلى عدم عودة المشاريع التي تروى من بحيرة الأسد لكونها تحتاج إلى عمليات الضخ وهي ذات كلفة عالية.

وطلب الفياض إجراء الصيانة لمشاريع الري في البليخ ٢ وباقي القسم ١ والرائد وبئر الهشم والفرات الأوسط نظراً لعدم انتظام عمليات الري فيها بسبب التخريب الذي تعرضت له هذه المشاريع من المجموعات الإرهابية ولم تجر لهذه المشاريع عمليات الصيانة الكاملة منذ سنوات.

مديرة فرع الاستثمار: تداخل التراخيص يوقف تنفيذ مشاريع السويداء الاستثمارية!

| السويداء- عبير صيموعة

رغم توجيهات الحكومة بان يكون القطاع الخاص ورجال الأعمال شركاء حقيقيين وإيجابيين إلى جانب القطاع العام خلال الفترة القادمة في الإعمار ورغم تأكيد رئيس مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير مع مستثمري السويداء والوعود الجادة على العمل لتذليل جميع المعوقات والصعوبات التي تعترض مشاريعهم الاستثمارية إلا أن الإجراءات الروتينية كانت وما زالت المثبط الأقوى وحجر العثرة أمام مشاريع السويداء الاستثمارية.

وبيّنت مديرة فرع الاستثمار في السويداء جيهان العوام للوطن وجود العديد من المشاريع الاستثمارية المتعثرة نتيجة تعدد الجهات المتدخلة بترخيص المشروع (هيئة الاستثمار السورية- وزارة الزراعة- وزارة الصناعة- الإدارة المحلية.....) حيث تعاني هذه الجهات من تعارض في التشريعات وتنازع في السلطات وسيطرة البيروقراطية لافتة إلى أن أهم المشاريع المتعثرة التنفيذ في المحافظة هي مشروع نقل الركاب والأفواج السياحية والذي كان سبب تعثره عدم السماح للمستثمر باستيراد البولمانات الخاصة بالمشروع إلا إذا كانت جديدة لم يمض على سنة الصنع أكثر من سنتين ،علماً أن قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٥٧ تاريخ ٢٠١٧/١٠/١١ نص على إمكانية استيراد وسائط النقل ١٠ سنوات قدم إضافة إلى مشروع صهر البازلت والبالغ قيمة استثماره ٨ مليارات والذي يعود تعثره إلى صدور البلاغ رقم ١٣٩٩/م. د تاريخ ٢٠١٧/٨/٢ عن وزارة الزراعة- أملاك الدولة برفع قيمة إيجار أرض أملاك الدولة حيث بلغ إيجار الدونم الواحد ٣٠٠ ألف ليرة سورية أي يبلغ إيجار الأرض المخصصة للمشروع والبالغ مساحتها ١٠ دونمات مبلغ ٣ ملايين ليرة سورية وهي تقارب السعر الحقيقي للأرض إضافة إلى قرار مؤسسة الجيولوجيا بأخذ ٣٥ بالمئة من الأرباح الصافية للمشروع أي بما يعادل ١٥٨ مليون ليرة سنوياً ودفع سلفة للمؤسسة بالعملة الصعبة بقيمة ١٠٠ ألف دولار للتأكد من الجدية في العمل وهو ما يشكل أعباء إضافية على المستثمر.

كما هناك مشروع تدوير النفايات الصلبة في قنوات كان السبب في توقف المشروع عدم وجود طريق يخدم الأرض المعدة لهj علما أن العقار مفرز لدى المصالح العقارية وله حق الارتفاق من العقارات المحيطة به وهي من أراضي أملاك الدولة مؤكدة ضرورة تخصيص المشروع بطريق تخديمي خاصة وأن المشروع الذي تبلغ قيمته ١٥٠ مليوناً يعتبر من المشاريع الاستراتيجية للمحافظة التي تحتاجه للتخلص من مكبات النفايات الملوثة للبيئة.

وأكدت العوام أنه جرى وضع مقترحات لحل إشكالية كل مشروع على حدة موضحة أن الحل الوحيد والأنجع لتطوير جميع المشاريع الاستثمارية على ساحة المحافظة يتم عن طريق توحيد الجهة المسؤولة عن تشميل هذه المشروعات ومنحها الصلاحيات الكافية.

المطلوب لا حكم عليه وسند ملكية وفاتورة كهرباء ومعروض من النيابة

جهل مواطنين بوثائق ضبوط الأضرار يجعلهم لقمة سائغة للسماسرة ومعقبي المعاملات

| محمد منار حميجو

يبدو أن معاناة المواطنين لا تقتصر فقط على مشاهدة منازلهم المتضررة نتيجة الحرب على سورية بل لتوثيق هذه الأضرار معاناة أخرى تستمر إلى أيام وأحياناً يضطر المواطن إلى دفع المعلوم للحصول على الوثائق المطلوبة لتوثيق أضرار عقاراته.

لعل هناك الكثير من المواطنين يجهلون الأوراق المطلوبة لاستكمال ضبط الأضرار أملاً في الحصول مستقبلاً على تعويض يساعد ولو جزئياً في ترميم عقارهم المتضرر ما فتح الباب أمام السماسرة ومعقبي المعاملات لاستغلال هذا الجهل وبالتالي الحصول منهم على أموال لا يضطر المواطن لدفعها في حال علم بهذه الأوراق بحسب مصادر مطلعة.

المصادر ذاتها أكدت أن ضبط الشرطة يحتاج إلى العديد من الأوراق وهي لا حكم عليه وذلك لبيان إذا كان محكوماً أو مرتكباً لجرم معين وورقة إثبات ملكية مصدق أو ملكية جديدة وينوب عنه إخراج قيد عقاري إضافة إلى إبراز فاتورة كهرباء ولو كانت قديمة وأخيراً معروض من النيابة العامة.

وأشارت المصادر إلى أن الكثير من المواطنين يراجعون النيابة العامة ومخافر الشرطة وتكون أوراقهم ناقصة لعدم العلم بها ومن ثم يتم تأجيلهم حتى الحصول على الوثائق وخصوصاً ما يتعلق بسند الملكية للعقار رغم أن هناك العديد من المواطنين أضاعوا هذه الأوراق نتيجة تركهم لمنازلهم بشكل مفاجئ.

وأوضحت المصادر أن هذه الأوراق ضرورية خوفاً من تزويرها أو أن شخصاً آخر يدعي أنه صاحب هذا العقار ومن ثم يضيع حقوق المواطنين، داعية في الوقت ذاته إلى تسهيل إجراءات الحصول عليها وخصوصاً ما يتعلق بسند الملكية الذي يعد الوثيقة الأهم في أوراق ضبوط الأضرار.

من جهته أكد مصدر قضائي أن ضبوط الأضرار تعود إلى النيابة العامة لتكيف الجرم في حال كان الفاعل معلوماً، موضحاً أنه في حال كان مجهولاً أو وارد الاسم الثنائي فقط فإنه يتم حفظ الضبط إلى أن يرد جديد بمعرفة الفاعل أو بتقديم المواطن شكوى أخرى يثبت أن الفاعل معروف.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف المصدر: في حال علم الفاعل يتم تحريك الدعوى العامة بحقه، مؤكداً أن هذه الضبوط تحفظ لتحريك الدعوى مستقبلاً في حال كان الفاعل مجهولاً وخصوصاً أن ضبوط الأضرار كثيرة.

وأوضح المصدر أن النيابة العامة تمثل المجتمع ومن ثم فهي خصم لصالحه في الدعوى الجزائية ومن هذا المنطلق فإنه من حقها تحريك الدعوى العامة بحق أي شخص متهم بسرقة أو قتل أو أي جريمة أخرى حرصاً على المجتمع من تفشي الجريمة.

وأشار المصدر إلى أنه في حال ورد الضبط إلى النيابة العامة فإنها تكيفه مع الجرم أما أن يكون جنحوياً أو جنائياً لاستكمال إجراءات الدعوى في المحاكم الجزائية، معتبراً أن دور النيابة العامة في هذا الموضوع مهم جداً وخصوصاً ما يتعلق بموضوع ضبوط الأضرار.

وتشهد العديد من المحاكم ضغطاً في مسألة تنظيم ضبوط الأضرار وكذلك مخافر الشرطة وخصوصاً في المناطق الريفية مثل ريف دمشق وغيرها.

> الضبط يعود للنيابة العامة لتحريك الدعوى بحق الفاعل

أرباح بورسلان حماة ٤٧ مليوناً في ٦ أشهر تعادل أرباح العام الماضي كاملاً

| محمد أحمد خبازي

شف المدير العام لشركة البورسلان بحماة حمزة المحمد أن أرباح الشركة خلال النصف الأول من العام الحالي ٤٧ مليون ليرة، وهي تعادل كامل الأرباح المحققة في العام الماضي والبالغة ٤٨ مليون ليرة.

وأوضح المحمد أنه تم التخطيط لإنتاج ٢٥٠٠ طن من الأدوات الصحية المتنوعة الألوان والزخارف، وإضافة قطع جديدة، حيث تم التعاقد مع المعتمد على إنتاج ١٣ نوعاً في حين تنتج الشركة الآن ٤٠ نوعاً من القطع والأطقم المختلفة، منوهاً بأنه يتم الآن إنتاج الأدوات الصحية المزخرفة بالتعاون مع المعتمد وحسب حاجة السوق وبأنواع مختلفة من الزخارف، وتجري الشركة الاختبارات المخبرية اللازمة لإنتاج الأدوات الصحية الملونة بما يلبي حاجة السوق والأذواق.

وبين المحمد أن الإنتاج المنفذ حتى نهاية حزيران من العام الحالي بلغ ١٠٣٦ طناً بقيمة ٥٩٧,٦ مليون ليرة، في حين المخطط كان إنتاج ١١٤١ طناً بقيمة ٦٧٢,٩ مليوناً ليرة، بينما بلغت خطة المبيعات التراكمية للفترة ذاتها ٥٩٢ طناً بقيمة ٣١٣,٩ مليوناً ليرة.

وأكد المحمد أن الشركة أجرت دراسة فنية متكاملة إضافة إلى جدوى اقتصادية لمشروع تطوير معمل البورسلان بالخط رقم ٢ لإنتاج السيراميك المتعدد المقاسات والزخارف والألوان بطاقة إنتاجية يومية ٥٥٠٠ م٢.

القمامة تزين شوارع جرمانا والبلدية «لا تشكيلي ببكيلك»

عفوف لـ«الوطن»: المتعهد يخسر مليوني ليرة بسبب حجم القمامة الهائل

| عبد المنعم مسعود

يبدو المثل الشعبي «انفخ بالقربة والقربة مقطوعة» واقعاً ملموساً يجسد حال القمامة التي أصبحت تلف زوايا شوارع مدينة جرمانا خلال الأشهر الأخيرة في غياب أي حلول تنهي الواقع الذي يرسم مشاهده أكوامها التي تمتد أمتاراً نحو الحاويات وأحياناً في كل الاتجاهات.

وتنوعت تصريحات بلديتها في كل مرة تناقش فيه «الوطن» الموضوع، وكأن ترحيل القمامة في المدينة أصبح يحتاج لتضافر جهود أجهزة محافظة ريف دمشق لحلها، وفي بعض طروحات رئيس بلديتها يحتاج إلى تدخل وزارة الإدارة المحلية وبعضها الآخر يحتاج إلى قرارات مجلس وزراء لتنفيذه.

شكاوى الأهالي التي نقلتها «الوطن» لرئيس مجلس المدينة خلدون عفوف لم ينفها مضمونها وزاد عليها المثل الشعبي القائل «لا تشكيلي ببكيلك».

معيداً مشكلة النظافة إلى قلة العاملين بعد أن كان لدى البلدية ١٢٠ عاملاً أصبح لديها ٢٤ عاملاً فقط و١٦ سائقاً وذلك بعد سحب العاملين إلى أماكن عملهم السابقة في الغوطة الشرقية بعد تحريرها، مضيفاً: إن السبب الآخر يعود إلى قلة آليات البلدية والمتمثلة في ثلاثة ضواغط وتركسين.

ما سبق وعلل به عفوف مشكلة النظافة في المدينة وإن كان في جزء منه محقاً إلا أن حديثه لا يشمل سوى القطاع البلدي الذي تقوم البلدية بمتابعة تنظيفه، وهو قطاع تقل الشكاوى حوله لكون البلدية بآلياتها وعامليها مسؤولة عن ترحيل القمامة على عكس القطاعين الآخرين واللذين يتم تعهيدهما للقطاع الخاص وتتركز أغلب الشكاوى حولهما.

وأعاد عفوف في جوابه عن تساؤل «الوطن» حول وجود أكداس القمامة في هذين القطاعين إلى سببين: الكثافة السكانية وقلة المتعهدين الذين يقبلون على التعاقد لترحيل القمامة، مدللاً على كلامه بأن المتعهد في هذين القطاعين قد توقف عن العمل منذ الخميس الماضي بسبب انتهاء العقد ما يعني عدم وجود طرق لترحيل القمامة.

وعن أسباب امتناع المتعهدين عن التعاقد أوضح عفوف أن آليات التعاقد الحالية تعني أن المستثمر خاسر وتتجاوز خسارته مليوني ليرة.

وعاد عفوف ليكرر ما سبق وصرح به لـ«الوطن» بأن آلية التعاقد تتم مع المتعهد وفقا للمساحة الجغرافية للكنس وعدد الحاويات والذي يعني بالنتيجة عدد الضواغط الذي على أساسه تحسب أرقام المبالغ التي تسمح بها الرقابة المالية، مبيناً أن ٢٤٠ حاوية لا تحتاج عملية تفريغها لأكثر من ضاغطتين، على حين أن ما يتم رميه من قمامة يتجاوز حجم الحاوية ليصل إلى الضعفين، وهو أمر يرفضه أغلب المتعهدين لأنه بكل بساطة خاسر.

ووفقاً لعفوف فإن البلدية لجأت في الأيام الماضية كحل إسعافي إلى استئجار دونم أرض داخل مدينة جرمانا كمكب مؤقت تستطيع آليات البلدية والمتعهدين نقل القمامة إليه على أن تقوم آليات المحافظة بنقل القمامة إلى المكب الرئيسي وهو ما سيسمح وفقاً لتعبيره بإدخال متعهد جديد في الأيام القادمة.

وبيّن عفوف أن الحل الأساسي يكون على شقين الأول زيادة عدد الحاويات وهو ما طالبت به البلدية بتزويدها بمئتي حاوية ما يعني بالنتيجة إتاحة إمكانية أكبر للتعاقد مع متعهدين، والثاني يكون بإيجاد مكب في القرى القريبة من جرمانا.

ورأى عفوف أنه مع اعتماد المحافظة آلية التعاقد السنوي مع متعهدي النظافة فقد اتخذ قرار بها وسيتم تطبيقه بعد شهرين تقريباً وعملية التعاقد ستصبح أسهل من الوقت الحالي والذي يتم التعاقد فيه شهرياً مع المتعهد، فمدة العقود الطويلة ستغري العديد من المتعهدين للإقبال على التعاقد.

وطالب عفوف بتغيير آلية التعاقد مع عاملي النظافة لتصبح سنوية لأنها أكثر إغراء لاستقطاب العاملين، مؤكداً وجود أكثر من ٤٠ عقد عمل بشكل موسمي لعاملي النظافة لدى البلدية ولا يوجد متقدمون، مبيناً أن عدد عاملي النظافة في بلدية جرمانا اثنان فقط.

ختاماً فإن ما قاله رئيس بلدية جرمانا لا يشكل حلاً لمشكلة القمامة التي ظهرت في الأشهر الأخيرة، وعلى رئيس البلدية ومحافظ ريف دمشق إيجاد حلول لواقع استجد، ليبقى السؤال عن عدم تراكم القمامة في السنوات السابقة وبدء تراكمها في الأشهر الأخيرة مثار استغراب... فما الذي استجد؟ هل زاد عدد سكان المدينة فجأة في وقت عادت فيه عائلات كثيرة إلى مناطقها؟ أم هناك أسباب يتم التعمية عليها بعناوين كبيرة؟

> ٤٠ فرصة عمل لعاملي النظافة ولا أحد يتقدم

تجمع المعضمية بسبب الإهمال يعاني انتشار الأفاعي والعقارب

| القنيطرة- خالد خالد

رغم اعتراف محافظ القنيطرة خلال جلسة مجلس المحافظة في الأسبوع الماضي بان تجمعات النازحين الواقعة في ريف دمشق التي لا يوجد فيها وحدات إدارية واقعها مرير وبحاجة إلى خطة لاستنهاض الخدمات فيها، إلا أن أبناء تلك التجمعات يأملون في إجراءات عملية على أرض الواقع تحسن واقعهم وتوفر لهم مزيداً من الخدمات، وليس خافياً على أحد أن معظم تجمعات النازحين خرجت من تحت الركام بعد أن عانت ويلات العصابات الإرهابية المسلحة وحالياً تفتقد أبسط الخدمات ما يؤثر في الإسراع بعودة الأهالي إلى منازلهم، ومن تلك التجمعات تجمع المعضمية الواقع على طريق دمشق القنيطرة ولا يبعد سوى كيلو مترات قليلة عن العاصمة دمشق حيث يقول أبناء التجمع في شكواهم لصحيفة «الوطن» أن معاناتهم كبيرة بسبب الإهمال في الخدمات بعد أن تعرض تجمعهم للتخريب على أيدي المسلحين ومن ثم فإن معظم المنازل أصبحت غير مؤهلة للسكن، علماً أن أغلبية سكان التجمع من محافظة القنيطرة ومن الطبقة الفقيرة جدا ورغم ذلك عادوا إلى بيوتهم وبدؤوا بتأهيلها وإعادة إعمارها من جديد ولكن كما يقول أصحاب الشكوى هناك بعض العوائق التي لا يقدرون عليها ومنها عدم نقل الأتربة والأنقاض من الشوارع والأحياء حيث قامت محافظة القنيطرة بفرز تركس ليقوم بتنظيف الشوارع والأحياء، بسبب الإهمال ونسيان التجمع من المعنيين سواء في محافظة ريف دمشق أو القنيطرة لتقوم كل جهة بإلقاء المسؤولية على الأخرى ليضيع التجمع في متاهة التداخلات الإدارية بين المحافظتين. وأكد أبناء تجمع المعضمية بأنهم لا يأمنون على حياتهم وحياة أطفالهم من الأفاعي والعقارب والزواحف ويقومون بإشعال النار ليلاً لمنع دخول تلك الزواحف منازلهم.

ويؤكد أبناء تجمع المعضمية أن شبكة المياه قديمة جدا وبحاجة إلى تغيير كامل وكذلك شبكة الصرف الصحي، والكهرباء غير موفرة بشكل نظامي كما أن خدمات الهاتف غير موجودة وكذلك الخليوي ومن يرغب في الاتصال فعليه الذهاب إلى السومرية أو جديدة عرطوز، كل ذلك أدى إلى عدم رغبة بعض الأهالي في العودة إلى منازلهم وتحملهم أعباء الآجارات المرهقة.

عضو المكتب التنفيذي المختص حمدة العرقاوي أكدت أن جهود المحافظ قد تكللت بالنجاح من خلال تواصله مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة لرصد الاعتمادات اللازمة لترحيل الرديميات والأنقاض من تجمع المعضمية، لافتة إلى أن آليات المحافظة قد قامت قبل فترة سابقة بتجميع الأنقاض والرديميات في مكان واحد بالتجمع لعدم إمكانية ترحيلها آنذاك لأسباب خارجة عن إرادة المحافظة، ولفتت عرقاوي إلى أن ترحيل الأنقاض من تجمع المعضمية في غضون شهر واحد كأقصى مدة، أما بالنسبة لترحيل القمامة والنفايات فسيتم توجيه مجلس بلدة جديدة عرطوز الفضل لإرسال ضاغطة مرتين أو ثلاث مرات أسبوعياً أو كلما اقتضت الحاجة لترحيل القمامة، إضافة إلى ذلك ستقوم المحافظة بتوزيع عدد من الحاويات على شوارع التجمع والقيام برش المبيدات الحشرية.